فالاولى من ستة وتعول الى سبعة والثانية من اثنين ونصيب ميتهما
من الاولى اثنان منقسم عليهما والا بان لم ينقسم نصيب الثاني من الاولى
على مسيلته نظرت فان كان بينهما اي بين ما ذكر موافقة ضرب
وفق مسيلته اي الثاني في مسيلة الاول كجدتين وثلاث اخوات
متفرقات ماتت الاخت لام عن اخت لام هي الشقيقة في الاولى
وعن اختين لابوين وعن ام ام وهي احدى الجدتين في الاولى واصل
المسيلة الاولى من ستة وتصح من اثنى عشر والثانية من ستة ونصيب
ميتهما من الاولى اثنان يوافقان مسيلتها بالنصف فتضرب نصف
مسيلتها وهو ثلاثة في الاولى تبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الاولى
سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد وللاخت
للابوين في الثانية اربعة منها في واحد باربعة وانما ترث الاختان
في الاولى ايضا لقيام سائغ بهما عندهما كرق وكان زال قبل عند الثانية والا
بان لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فقط ولا ياتي هنا التماثل والتداخل
ضربت كلها اي الثانية فيها اي الاولى فما بلغ الضرب صحتا اي المسيلتان
منه ثم قل من له شيء من المسيلة الاولى اخذه مضروبا فيها ضرب
فيها وهو جميع المسيلة الثانية او وفقها ومن له شيء من المسيلة الثانية
اخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى او اخذه مضروبا في
وفقه ان كان بين مسيلته ونصيبه وفق كزوجة وثلاث بنين
وبنت ماتت البنت عن ام وثلاث اخوة وهم الباقون من ورثة الاول
فالاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب بينهما
من الاولى سهم لا يوافق مسيلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة واربعة
واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية
واحد في ثلاثة بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة
وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وما صحت منه المسيلتان
صار مسيلة الاولى فاذا مات ثالث عمل في مسيلته ما عمل في مسيلة الثاني

الاولى ستة بينهما في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد واحد
وللاخت للابوين في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللاختين للابوين في ه

وهكذا



وهكذا كتاب الوصايا اخرها عن الفرايض لان قبولها
وردها بعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متاخرا عن الموت
فسقط القول بان الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان يوصي
ثم يموت ثم تقسم تركته وهي جمع وصية كهدية وهدايا وقول الشارح
بمعنى الايصاء اراد به شمول ذلك له لان الترجمة معقودة لهما والايصاء
يعم الوصية والوصاية لغة والتفرقة بينهما من اصطلاح الفقها وهي
تخصيص الوصية بالتبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالعهد
الى من يقوم على من بعده والوصية لغة الايصال من وصى الشيء
بكذا اوصله به لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه وشرعا الاولى
الايصاء بتبرع بحق مضاف ولو تقديرا لما بعد الموت ليس بتدبير ولا
تعليق عتق وان التحقا بها حكما كالتبرع المنجز في مرض الموت الملحق
به وهي سنة وكرة اجماعا وان كانت الصدقة بصحة افضل فينبغي
ان لا يعدل عنها ما لم يكن عليه الخبر الصحيح ما حق امرء له شيء
يوصي به يبيت ليلة او ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند راسه اي ما الحزم
او المعروف الا ذلك لان الانسان لا يدري متى يجاوه الموت وقد تباح
كما ياتي وعليه حمل قول الرافعي انها ليست عقد قربة اي دايما بخلاف
التدبير وتجب وان لم يقع به نحو مرض على ما اقتضاه اطلاقهم لكن ياتي
قبيل قوله وطلق حامل ما يصرح بتقييد الوجوب بالخوف ونحوه بخوف
من يثبت الحق به ان ترتيب على تركها ضياع حق عليه او عنده ولا
يكتفي بعلم الورثة او ضياع نحو طفله لما ياتي في الايصاء وتحرم لمن عرف
منه انه متى كان له شيء في تركته افسدها وتكره تاكيدا على الثلث
كما ياتي وتركها مع ذلك خلاف الاولى وهي مندوبة لغير وارث
ومكروهة له وصيغة وذكرها على هذا الترتيب
مبتدا بما لها لانه الاصل فقال تصح وصية كل مكلف حر كله او
بعضه مختار عند الوصية وان كان كافرا ولو حربيا كما قاله الماوردي
وان استرق بعدها وماله عندنا بالامان كما بحثه الزركشي اي وعتق

قوله ما يصح بتقييد الوجوب الخ معتمد ع ش

مسلم ص

مسامح حج وان ات الصدقة بصحة فرض الخ